

محضر اجتماع
مكتب مجلس المستشارين
رقم 178 ليوم الاربعاء 26 فبراير 2014



اجتماع المكتب رقم 178
الاربعاء 26 فبراير 2014

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الأربعاء 26 فبراير 2014 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس الدكتور محمد الشيخ بيد الله وحضور الأعضاء السادة:

فوزي بنعلال	:	الخليفة الأول للرئيس،
محمد فضيلي	:	الخليفة الثاني للرئيس،
عابد شكيل	:	محاسب
عبد المالك أفرياط	:	أمين

بعد الموافقة على محضر اجتماع المكتب السابق اطلع المكتب على قرار المجلس الدستوري رقم 934/14 القاضي بإلغاء نتيجة الاقتراع الجزئي الذي جرى بالدائرة الانتخابية المحلية "مولاي يعقوب" الخاصة بانتخابات مجلس النواب.

بعدها احال المكتب على اللجن المختصة مجموعة من النصوص التشريعية التي توصل بها من مجلس النواب، ويتعلق الامر بـ:

- مشروع قانون رقم 86.12 يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مشروع قانون رقم 23.13 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.97 يتعلق بحماية الملكية الصناعية.
- مشروع قانون رقم 79.12 بتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
- مشروع قانون رقم 109.13 بتتميم المادة 11 من القانون رقم 16.98 المتعلق بالتبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها.
- مشروع قانون رقم 68.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 44.10 المتعلق بصفة "القطب المالي للدار البيضاء".
- مشروع قانون رقم 115.13 يقضي بحل المجلسين الجهويين لصيادلة الشمال والجنوب وإحداث لجنة خاصة مؤقتة.
- مقترح قانون بسن أحكام خاصة تتعلق بدمج بعض الجامعات.

كما أحال أيضا على اللجن المختصة بعد المقترحات التي توصل بها المكتب مؤخرا، ويتعلق الأمر بـ:

- مقترح قانون من الفريق الاشتراكي يرمي إلى تعديل القانون الصادر بتاريخ 15 نونبر 1958 المتعلق بالحق في تأسيس الجمعيات.
- مقترح قانون يرمي إلى تعديل الظهير الشريف رقم 1.02.212 الصادر في 22 جادى الآخرة 1423 (31 أغسطس 2002) القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي - البصري تقدم به الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين.

من جانب آخر اخذ المكتب علما بتوصل مجلس النواب بالنصوص التالية :

- مشروع قانون رقم 116.13 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بأبيدجان في 19 مارس 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.
 - مشروع قانون رقم 118.13 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية "المعدلة"، الموقع بالرياض في 22 يناير 2013.
 - مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.
 - مقترح قانون يقضي بملاءمة وتعديل الظهير الشريف رقم 208.07.1 الصادر في 10 ذي الحجة 1428 / 21 دجنبر 2007 القاضي بإحداث مجلس الجالية المغربية بالخارج. (الفريق الاشتراكي)
 - مقترح قانون في شأن تخفيف أعباء تكلفة الاستفادة من الطاقة الكهربائية لفائدة سكان المناطق الجبلية والغبوية حفاظا على الثروة الغابوية. (الفريق الحركي)
 - مقترح قانون يقضي بحماية وتطوير تنمية استعمال اللغة العربية. (فريق العدالة والتنمية)
 - مقترح تعديل القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.11.165 صادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011). (الفريق الاشتراكي)
 - مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي كما تم تغييره وتتميمه والقاضي بتمكن الرياضيين والأطر الرياضية من الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي. (الفريق الاستقلالي)
 - مقترح قانون يقضي بتخصيص نسبة من الصفقات العمومية بالمجال الغابوي لفائدة التعاونيات الغابوية. (الفريق الحركي)
- كما اطلع المكتب على طلب سحب مقترح قانون القاضي بتعديل المادة 42 من القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، وعلى طلب آخر بسحب مقترح القانون الخاص بتعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين واللذان سبق وأن تقدمتا بهما الفريق الحركي.
- وعلى مستوى أشغال اللجن تدارس المكتب تقريرا حول مخزون مشاريع ومقترحات القوانين المودعة والمحالة على اللجن والتي لم تتمكن هذه الأخيرة من دراستها داخل الآجال القانونية خاصة مقترحات القوانين كما تدارس المكتب ذلك في نفس السياق مراسلة من رئيس لجنة العدل والتشريع حول تطبيق المادة 211 من النظام الداخلي للمجلس بخصوص مقترحات القوانين العالقة لدى اللجنة. وفي هذا الإطار شدد المكتب على ضرورة تقييد كافة مكونات المجلس بالمقتضيات الدستورية ومواد النظام الداخلي المؤطرة لهذا المجال. وفي هذا الإطار كلف المكتب الخليفة الخامس للرئيس السيد عبد الرحمان أشن من اجل متابعة هذا الموضوع قصد إعطائه الدينامية اللازمة وإيجاد أحسن السبل قصد اغناء الرصيد التشريعي للمجلس وتشجيع المبادرة التشريعية للسادة المستشارين.
- كما قرر المكتب مكاتبة السادة رؤساء الفرق قصد تحيين المقترحات التي تقدم بها أعضاء الفريق، كما قرر المكتب مكاتبة السادة رؤساء اللجن قصد تذكيرهم بضرورة تفعيل المادة 2011 من النظام الداخلي للمجلس .

بعدها اطلع المكتب على التعديلات المقترحة من لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع القانون التنظيمي رقم 066.136 المتعلق بالمحكمة الدستورية.

كما اطلع على طلب رئيس فريق الاتحاد الدستوري باستبدال عضوي في اللجنة للسيد المهدي زركو ومحمد احسانني بالسيد الراضي والغازي لغرابية ورأي لجنة العدل والتشريع في الموضوع.

في مجال العلاقات الخارجية استهل المكتب دراسته للنقط المدرجة في هذا المحور بالاطلاع على قائمة بأسماء أعضاء الجانب العماني في مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية العمانية والتي تم إحداثها مؤخرا. ورحب المكتب بزيارة العمل التي سيقوم بها السيد رئيس مجلس الشيوخ لجمهورية الكونغو الديمقراطية للمغرب خلال شهر مارس 2014. وذلك بدعوة من رئيس مجلس المستشارين،

بعدها تداول المكتب في مقترح عقد اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي خلال شهر يونيو المقبل بمراكش والذي سبق وأن تداوله الاتحاد في اجتماعه الأخير وقد قرر المكتب ربط الاتصال بمجلس النواب قصد التكفل بتنظيم هذا الاجتماع على أن يتكلف مجلس المستشارين بالاجتماع الخاص بلجنة القدس التابعة لاتحاد مجالس دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي قرارا باحتضان المملكة المغربية لهذا الاجتماع.

بعدها وافق المكتب على تلبية دعوة لحضور أشغال المؤتمر العالمي حول البرلمان الإلكتروني المنظمة من طرف الجمعية الوطنية لكوريا الجنوبية من 8 إلى 10 ماي 2014.

وفي الاخير قدم السيد الرئيس عرضا حول مشاركته في المؤتمر الأخير لاتحاد مجالس دول منظمة المؤتمر الاسلامي الذي احتضنته طهران مؤخرا واللقاءات والمشاورات التي اجراها مع العديد من وفود برلمانات هذه المنظمة. كما قدم الخليفة الثاني للرئيس السيد محمد فضيلي عرضا حول مشاركته ضمن وفد مجلس المستشارين في حفل اعتماد الدستور التونسي الجديد وختمه بداية شهر فبراير.

في مجال الشؤون الإدارية قدم الأمين للمجلس عرضا حول ملامح اللقاء الثاني لموظفي مجلس المستشارين يوم الأربعاء 5 مارس 2014 بقاعة الندوات، والذي سيشكل محطة اساسية لتقييم حصيلة الاوراش المهنية والاجتماعية التي تم فتحها منذ بداية هذه الولاية والآفاق المنتظر تحقيقها.

من جانب آخر قد السيد الامين للمجلس عرضا آخر حول مشروع دليل المساطر المتعلقة بالتدبير المالي والإداري للمجلس الذي تم اعداده مؤخرا، والذي سينظم بشكل كبير مختلف آليات التدبير والعلاقات ما بين مختلف المتدخلين في هذا المجال. وقد قرر المكتب مواصلة تعميق النقاش حول الموضوع وطرحه من جديد خلال الاجتماع المقبل للمكتب.

وفي الأخير رحب المكتب بمقترح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتنظيم ندوة دولية لفائدة أعضاء برلمانات الدول الإفريقية بالمغرب في الأسبوع الثالث من شهر ماي 2014.